العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان "الإسرائيلي" وتأثيرها على القضية الفلسطينية (2001-2024)

أ.مصطفي سالم شابيش*

الملخص

تناولت الدراسة العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان "الإسرائيلي"، وذلك من خلال الوقوف على أهم الاتفاقيات الأمنية العسكرية بين الكيان "الإسرائيلي" والولايات المتحدة، كما تطرقت الدراسة إلى رصد التأثيرات التي نتجت عن ذلك التقارب، وخاصة على القضية الفلسطينية في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سنة 2001م، وقد سلطت الدراسة الضوء كذلك على مواقف الإدارات الأمريكية المتتابعة من القضية الفلسطينية، وصولًا إلى إدارة الرئيس جو بايدن، والتي شهدت عملية طوفان الأقصى، وتوصلت الدراسة إلى قوة الشراكة العسكرية بين الولايات المتحدة والكيان "الإسرائيلي"، والتي قامت في الأساس؛ لحماية الكيان "الإسرائيلي" أثناء اعتداءاته غير المبررة في نطاق المنطقة العربية، إلى جانب الانحياز الأمريكي لإسرائيل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ساهمت بشكل كبير في تعقد القضية الفلسطينية، كذلك صعوبة التوصل إلى حلول لتلك القضية، خاصة مع استمرار إسرائيل الدائم لاستخدام القوة المسلحة ضد الشعب الفلسطيني.

كلمات مفتاحية: العلاقات الأمريكية "الإسرائيلية"، القضية الفلسطينية، الاتفاقات العسكرية، عملية طوفان الأقصى.

Abstract:

The study addressed the security relations between the United States of America and Israel by examining the most important military security agreements between the Israeli entity and the United States. The study also addressed the effects that resulted from this rapprochement, especially on the Palestinian issue in the period after the events of September 11, 2001. The study also shed light on the positions of successive American administrations on the Palestinian issue, up to the administration of President Joe Biden, which witnessed Operation Flood of Al-Aqsa. The study concluded that the military partnership between the United States and Israel is strong, which was established primarily to protect the Israeli entity during its unjustified attacks in the Arab region, in addition to the American bias towards Israel regarding the Palestinian issue, which contributed greatly to the complexity of the Palestinian issue, as well as the difficulty of reaching solutions to this issue, especially with Israel's continued use of armed force against the Palestinian people.

Key words: American-Israeli relations, Palestinian issue, military agreements, Operation Flood of Al-Aqsa.

*محاضر مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد زليتن، الجامعة الأسمرية

* إيميل: mstfyshabysh@gmail.com

المقدمة

يعد التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان "الإسرائيلي" جزءًا من تبادل أوسع بينهما، ويعتمد على العديد من الاتفاقيات الثنائية والتي أبرمتها الولايات المتحدة مع هذا الكيان، ويتضح ذلك من خلال التصريحات المستمرة الصادرة عن الرئيس الأمريكي والقادة السياسيين والعسكريين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية، والمشيرة إلى التأكيد على التزام الولايات المتحدة بالتفوق العسكري النوعي للكيان "الإسرائيلي" وتعزيزه، ولم تتوقف تلك التأكيدات عند حزب سياسي بعينه، وإنما امتدت لتطول تأكيدات صادرة عن الحزبين الأكثر شعبية فى الولايات المتحدة وهما (الحزب الديمقراطي، والحزب الجمهوري)، وقد شكلت تلك العلاقات محددًا من محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في كافة الإدارات الأمريكية.

هذا الجزم القاطع في تصور الباحث أوضحته المفاوضات والمبادرات السابقة، والاتفاقات العسكرية الأمنية، ويتطرق الباحث إلى العلاقات الأمنية بين الكيان "الإسرائيلي" والولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر؛ ليطرح ما بداخلها من مضامين أمريكية تساند الكيان "الإسرائيلي" في تطلعاته، كما تتطرق الدراسة إلى توضيح الآثار الناتجة عن التقارب الأمريكي "الإسرائيلي" الأمني على القضية الفلسطينية، وذلك من خلال رصد تلك الآثار تبعًا لكل إدارة أمريكية على مدار أربع إدارات متتابعة في الفترة منذ سنى 2001-2024م.

إشكالية الدراسة

تدور المشكلة البحثية حول تساؤل رئيس وهو **إلى أي مدى أثرت العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والكيان "الإسرائيلي" على القضية الفلسطينية منذ سنة 2001 حتى 2024م؟**

وينبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي:

1- ما الاتفاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والكيان "الإسرائيلي"؟
2- ما حجم المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للكيان "الإسرائيلي"؟
3- كيف أثرت العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والكيان "الإسرائيلي" على القضية الفلسطينية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الاتفاقات الأمنية العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان "الإسرائيلي"، كذلك التعرف على حجم المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للكيان "الإسرائيلي"، وبالتالي التعرف على أثار تلك العلاقات والمساعدات على مسار القضية الفلسطينية في الفترة منذ سنة 2001 وحتى سنة 2024م.

الدراسات السابقة

1- أحمد جواد سالم الوادية، 2013 "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011م"، بيروت، الزيتونة للدراسات والاستشارات.

تناولت الرسالة العنصر الدولي أحد أهم جوانب التأثير في القضية الفلسطينية منذ بداياتها، المتمثل في الإمبراطورية البريطانية، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الدولي الأكثر تأثيرًا في مسارها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى تاريخ هذه الدراسة، كما تناولت السياسة الخارجية الأمريكية لكل من الرئيس "جورج بوش الابن (2001-2008م)، والرئيس "باراك أوباما" (2009-2011م)، وتوصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة عملت على إدارة الصراع الفلسطيني مع الكيان "الإسرائيلي" بما يخدم مصالحها، ولم تسعَ إلى حله على أساس عادل، وأن رؤية كل من الرئيسين بوش وأوباما ووعودهما لحل الصراع بقيت حبرًا على ورق.

المفارقة بين تلك الدراسة والدراسة محل البحث

تناولت تلك الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من منظور أشمل، ما جعلها غير قادرة على تحديد الاتفاقات الأمنية المحكمة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، أما الدراسة محل البحث فقد ركزت على تلك النقطة إلى جانب الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية في الإدارات المتعاقبة والتي بدأت منذ سنة 2001م، بتولي جورج بوش الابن الحكم، وحتى انتهاء فترة الرئيس جو بايدن سنة 2024م.

2- أسامة عنتر حمدي نور الدين، الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي "الإسرائيلي" بعد سنة 2001م، رسالة دكتوراه نوقشت وأُجيزت بجامعة القاهرة، 2018م.

تناولت الأطروحة الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول سنة 2001م، وقد ارتكزت الأطروحة على عرض المحددات الأمريكية؛ لتسوية الصراع العربي "الإسرائيلي"، كما تناولت الاستراتيجيات الأمريكية المختلفة بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم تقويم ذلك الدور وتقديم رؤية مستقبلية له، وتوصلت إلى أن الولايات المتحدة أكدت على ضرورة الوعي العسكري للكيان "الإسرائيلي" على محيطه الإقليمي، وأنه على الرغم من الدور الذي تعلن عنه الولايات المتحدة في سبيل إقرارها "للسلام"، إلا أنها لم تنظر إلى ضرورة حل الدولتين والاعتراف بفلسطين بشكل فعلي، وإعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة.

المفارقة بين تلك الدراسة والدراسة محل البحث

تناولت تلك الدراسة الدور الأمريكي من خلال المبادرات والاستراتيجيات التي أعلنتها الإدارات الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 حتى سنة 2016م، في حين أن الدراسة محل البحث ركزت بشكل أكبر على الاتفاقيات الأمنية وبنودها، والمساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة للكيان "الإسرائيلي"، بالإضافة إلى أثر تلك العلاقات والاتفاقيات بين واشنطن وتل أبيب على القضية الفلسطينية في الدراسة محل البحث.

3- نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، المجلد 1، العدد 26، 2023م.

تناولت الدراسة عملية طوفان الاقصى التي وقعت في السابع من تشرين الأول/أكتوبر سنة 2023م، وذلك من خلال تحديد مجموعاتها، إلى جانب التركيز على حركة حماس، كما تناولت الدراسة الأسباب والأهداف لانطلاق العملية، ومدى مشروعيتها، كذلك تسليط الضوء على ردود الفعل الدولية والإقليمية من العملية، ورصد تداعيات تلك العملية على القضية الفلسطينية، وأن عملية طوفان الأقصى حققت العديد من المكاسب على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتمثل أهم تلك المكاسب في استعادة القضية الفلسطينية زخمها في واجهة الأحداث العالمية، وتحريك ملف الأسرى وتحريرهم، كذلك إعاقه المخططات والمشاريع الأمريكية الصهيونية كصفقة القرن، كما عززت موقع حركة حماس.

المفارقة بين تلك الدراسة والدراسة محل البحث

تناولت تلك الدراسة عملية طوفان الأقصى مع التركيز على الأسباب التي دفعت حركة المقاومة الفلسطينية إلى القيام بتلك العملية وتأثيراتها،، في حين أن الدراسة محل البحث عملت على عرض العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والكيان "الإسرائيلي" خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كذلك رصد حجم المساعدات العكسرية المقدمة للكيان "الإسرائيلي" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي التركيز على استمرارية الكيان "الإسرائيلي" في تدمير قطاع غزة بالاعتماد على الأسلحة الأمريكية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج للوصول إلى النتائج التي تساهم بشكل كبير في الإجابة على تساؤلات الدراسة، وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي، لتتبع الظاهرة محل الدراسة، والرجوع إلى

جذورها ومراحل تطورها ومن ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للعمل على تحليل الظاهرة محل الدراسة، إلى جانب تقويم كل عنصر بشكل مستقل للوصول في النهاية إلى الاستنتاجات الصحيحة.

حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى:

الحدود الزمنية: تنطلق الحدود الزمانية للدراسة منذ وصول الرئيس الأمريكي الجمهوري "جورج بوش الابن" لسدة الحكم في الولايات المتحدة سنة 2001م، وحتى فترة حكم الرئيس الأمريكي الديمقراطي "جو بايدن" والتي بدأت منذ 2021 وحتى سنة 2024م.

الحدود المكانية: تتناول الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط عامة، والحدود الجغرافية للدولة الفلسطينية خاصة، متضمنة حدود الكيان "الإسرائيلي" إلى جانب المنطقة الجغرافية المتأثرة بها.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة وفقًا لطبيعتها إلى مطلبين وخاتمة كالآتي:

المطلب الأول: الاتفاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان "الإسرائيلي".

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2011م.

الخاتمة.

المطلب الأول

الاتفاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان "الإسرائيلي".

أولًا: الاتفاقات الأمنية

استمرت الاتفاقات الأمنية والعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان "الإسرائيلي" في ولايتي الرئيس جورج بوش الابن والرئيس باراك أوباما، وعلى الرغم من وقوع الخلافات بين إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما والحكومة "الإسرائيلية"؛ إلا أن تلك الخلافات ارتبطت فقط حول مسألة التوسع في بناء المستوطنات "الإسرائيلية" في الأرضي المحتلة، أما ما دون ذلك، فقد عقدت الإدارات المتتابعة العديد من الاتفاقات العسكرية والأمنية والتي كانت كالآتي[1]:

1- اتفاقية بشأن مبيعات الأسلحة لأطراف ثالثة (حزيران/يونيو 2005م).

قام الكيان "الإسرائيلي" والولايات المتحدة في أواخر شهر حزيران/يونيو سنة 2005م، بصياغة مذكرة تنص على الشراكة الاستراتيجية بينهما، وأن المخاوف التي تواجه إحداهما تمثل مخاوفًا للأخرى؛ لذا ركزت المذكرة على أن تأخذ كل دولة في الاعتبار مخاوف الدولة الأخرى بشأن نقل الأسلحة والتكنولوجيا إلى دول أخرى يمكن أن تصنفها إحدى الدولتين على أنها تهديدات، وقد أنهت تلك الاتفاقية أزمة التصدير بين الكيان والولايات المتحدة، والتي بدأت سنة 2004م بعد أن طالبت واشنطن تل أبيب بعدم إعادة قطع غيار الطائرات العسكرية بدون طيار إلى الصين، وكان الرفض "الإسرائيلي" للطلب مؤثرًا على العلاقات بينهما، وقطعت الولايات المتحدة العلاقات مع المدير العام لوزارة الدفاع "الإسرائيلية" "عاموس يارون"[2].

2- مذكرة تفاهم متبادل بشأن الأمن الداخلي (شباط/فبراير 2007م).

وُقعت هذه المذكرة بين وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية ووزارة الأمن العام بالكيان "الإسرائيلي"، وتهدف المذكرة إلى التعاون في مكافحة الإرهاب والجرائم التي تهدد أمن كل من واشنطن وتل أبيب، وكانت تتمحور حول أمن الطيران وفحص الركاب والبضائع، وتدريب وتبادل الموظفين، إلى جانب البحث وتطوير المعايير والبروتوكولات؛ لتشمل تكنولوجيا وتقنيات تستطيع الكشف عن المتفجرات، بالإضافة إلى تبادل المعلومات، والتخطيط لحالات الطوارئ، وقد تضمنت تلك الاتفاقية النقاط الآتية:

[1] Ross, Dennis, **President Obama Has Been against Israel Settlements since Taking Office**, Washington institute, January 5, 2024, Available at: https://shorturl.ac/7ckpo

[2] jewish virtual library, U.S.-Israel Formal Agreements: Agreement on Arms Sales to Third Parties (June 27, 2005), Available at: https://shorturl.ac/7ckpt

أ. اتخاذ التدابير اللازمة؛ لمنع الكشف غير المصرح به عن المعلومات المتبادلة بموجب هذه المذكرة.

ب. يجب الحصول على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية قبل الكشف عن المعلومات المتبادلة.

ج. الاجتماع من حين لآخر؛ لمناقشة وتحديد سُبل وآليات العمل اللازمة؛ لتسهيل التعاون بين الأطراف.

د. التشاور حول إمكانية النشاط التعاوني بما يتوافق مع هذه المذكرة والقوانين الخاصة بالأطراف.

ه. التواصل بشكل أساسي من خلال القنوات الدبلوماسية ونقاط الاتصال المحددة[1].

3- مذكرة تفاهم للمساعدة الأمنية لمدة 10 سنوات؛ لزيادة المساعدات للكيان "الإسرائيلي" (آب/أغسطس 2007م).

وقعت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان "الإسرائيلي" مذكرة تفاهم؛ للمساعدة الأمنية لمدة عشر سنوات بهدف زيادة المساعدات المقدمة للكيان، ففي شهر آب/أغسطس سنة 2007م، وافقت إدارة الرئيس بوش الابن على زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية للكيان "الإسرائيلي" بمقدار 6 مليارات دولار على مدى عشر سنوات، واتفق الطرفان على أن يحصل الكيان على زيادات سنوية إضافية قدرها 150 مليون دولار، تبدأ بمبلغ 2.55 مليار دولار في السنة المالية 2009م وتصل إلى 3.15 مليار دولار سنويا للسنة المالية 2013-2018، ويُشير الجدول رقم (1) إلى تلك الزيادات والتي كانت كالتالي:

الجدول رقم (1).

العام	المبلغ (بالمليار دولار أمريكي)
2009	2.55
2010	2.70
2011	2.85
2012	3
2013-2018	3.15

Source: Sharp, Jeremy M., Op.cit, p8

4- اتفاق بشأن التعاون في العلوم والتكنولوجيا في شؤون الأمن الداخلي (أيار/مايو 2008م).

جاء هذا الاتفاق؛ تلبيةً لرغبة الطرفين في زيادة تبادل المعلومات والموظفين في المجالات ذات الصلة بتحديد التهديدات الأمنية الداخلية، والتدابير المضادة، وتطوير المعايير الفنية والإجراءات التشغيلية التي تحكم استخدام التقنيات ذات الصلة؛ وقد أكد الاتفاق على أن البنى التحتية الحيوية المادية والإلكترونية وغيرها من قدرات الأمن الداخلي، الحكومية والخاصة، ضرورية للتشغيل، مع الإشارة إلى أن اقتصادات واشنطن وتل أبيب أصبحت مترابطة بشكل متزايد، وأن حماية تلك التكنولوجيا أصبحت من الاهتمامات القصوى، وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2010م، وتضمنت تلك الاتفاقية ما يلي[2]:

أ. توسيع القدرات العلمية والتكنولوجية في مجال الأمن الداخلي لكل طرف.

ب. الحصول على نتائج أكثر كفاءة وفعالية مع مراعاة التكلفة.

[1] Department of homeland security, agreement between the government of the united states of America and the government of the state of Israel on cooperation in science and technology for homeland security matters, P 2-6, available at: https://www.dhs.gov/xlibrary/assets/agreement_us_israel_sciencetech_cooperation_2008-05-29.pdf

[2] Office of Treaty Affairs, **Israel (10-1130) – Agreement on Science and Technology for Homeland Security Matters**, January 5, 2024, Available at: https://www.state.gov/10-1130

ج. التكيف بشكل أكثر مرونة مع بيئة التهديدات الديناميكية من خلال الأنشطة التعاونية ذات المنفعة المتبادلة، التي تتعلق بتطبيق أحدث التقنيات الأمنية.

د. تبادل أو مشاركة المعلومات والمعدات والمواد، والاستخدام المشترك لمرافق المختبرات والمعدات والمواد؛ لإجراء الأنشطة العلمية والتكنولوجية بما في ذلك البحث والتطوير والاختبار.

5- مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة والكيان "الإسرائيلي" بشأن منع توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى الجماعات الإرهابية (كانون الثاني/يناير 2009م).

تُعد تلك المذكرة نتيجة التفاهمات التي توصلت إليها-أو بالأحرى آمنت بها- الأطراف الموقعة، والتي انبثقت من واجب الولايات المتحدة في الحفاظ على أمن الكيان وتعزيز قدرته على الردع والدفاع عن نفسه، ضد أي تهديد أو مجموعة محتملة من التهديدات، وتنص التفاهمات التي توصل إليها الطرفان على الآتي:

أ. سيعمل الطرفان بشكل تعاوني لمنع توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى المنظمات الإرهابية، مع التركيز على منع توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة والمتفجرات إلى غزة لحركة حماس والمنظمات "الإرهابية" الأخرى.

ب. إدخال تحسينات على الترتيبات القائمة أو إطلاق مبادرات جديدة؛ لزيادة فعالية تلك الترتيبات من حيث صلتها بمنع تهريب الأسلحة إلى غزة، وتعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي الأمريكي مع الحكومات الإقليمية؛ لمنع تدفق الأسلحة، وتعزيز العقوبات الدولية القائمة وآليات التنفيذ ضد تقديم الدعم المادي لحماس وغيرها من المنظمات الإرهابية، بما في ذلك الرد الدولي على تلك الدول، مثل إيران، التي عقدت العزم على أن تكون مصادر لتوريد الأسلحة والمتفجرات إلى غزة[1].

6- مذكرة تفاهم للمساعدة الأمنية لمدة 10 سنوات (أيلول/سبتمبر 2016م).

اعتُبرت مذكرة التفاهم الجديدة للمساعدة الأمنية للكيان "الإسرائيلي" لمدة 10 سنوات أحدث انعكاس؛ لالتزام الرئيس باراك أوباما الراسخ بأمن الكيان، وقد بلغت قيمة تلك المذكرة حوالي 38 مليار دولار، وتمشيا مع مذكرة التفاهم، تقدم الولايات المتحدة سنويا 3.3 مليار دولار منذ سنة 2019م إلى سنة 2028م للتمويل العسكري الأجنبي، و500 مليون دولار للبرامج التعاونية للدفاع الصاروخي، وتدعم مذكرة التفاهم تحديث أسطول الطائرات "الإسرائيلي" وصيانة نظام الدفاع الصاروخي، وتحل تلك المذكرة محل مذكرة التفاهم الموقعة سنة 2007م البالغ قيمتها 30 مليار دولار، والتي انتهت في نهاية السنة المالية 2018م[2].

وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع الكيان "الإسرائيلي"؛ لضمان تفوقها عسكريًا، كما سعت من خلال تلك الاتفاقيات إلى إضعاف أطراف النزاع مع الكيان "الإسرائيلي" على المستوى التفاوضي، إلى جانب ضمان تفوقها العسكري على بقية دول المنطقة، ما جعلها قوة إقليمية من الناحية العسكرية، وفي هذا الصدد يُشير "عيزرا وايزمان" إلى أن حوالي 20% من نفقات إسرائيل العسكرية تُموّل من قبل دافعي الضرائب الأمريكية[3].

ثانيًا: المساعدات العسكرية المقدمة للكيان "الإسرائيلي"

كان الكيان "الإسرائيلي" هو أكبر متلق للمساعدات الخارجية الأميركية منذ تأسيسه سنة 1948م، وحسب دراسة صدرت سنة 2024م عن مركز خدمة أبحاث الكونجرس، فإن الولايات المتحدة قدمت للكيان "الإسرائيلي" مساعدات قُدرت بحوالي 158.66 مليار دولار دون احتساب معدل التضخم، أما بعد احتسابه فقد قُدرت بحوالي 310 مليار دولار أميركي في صورة مساعدات اقتصادية وعسكرية إجمالية، وعلى الرغم من تقديم الولايات المتحدة لحزم مساعدات خارجية

---

[1] Jewish virtual library, **Memorandum of Understanding between The United States and Israel Regarding Prevention of the Supply of Arms and Related Materiel to Terrorist Groups**, January 5, 2024, Available at: https://shorturl.ac/7ckq4

[2] The White House, **Fact Sheet: Memorandum of Understanding Reached with Israel**, January 5, 2024, Available at: https://shorturl.ac/7ckq6

[3] عياد، خالد حماد، 2018، **أمريكا وعملية السلام في الشرق الأوسط (1973-2013)**، الان ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، ص 113-114.

ضخمة لدول أخرى في الشرق الأوسط، وخاصة مصر والعراق، إلا أن الكيان "الإسرائيلي" يقف منفصل عن هذه الدول[1]. ويشير الشكل رقم (1) إلى حجم المسعادات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة للكيان "الإسرائيلي".

الشكل رقم (1).

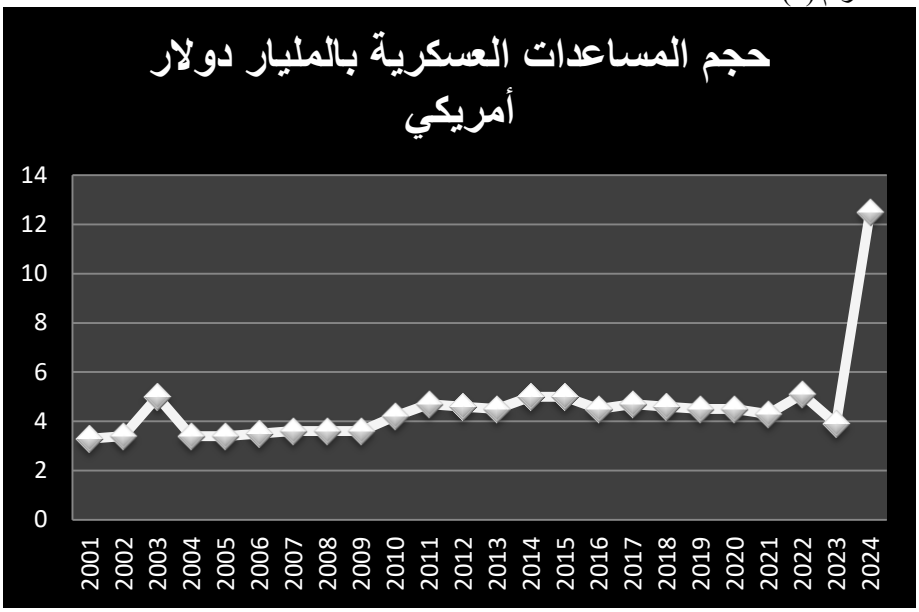

Source :Masters, Jonathan, Merrow, Will, **U.S. Aid to Israel in Four Charts**, Council on Foreign Relations, May 31, 2024, Available at: https://www.cfr.org/article/us-aid-israel-four-charts

ويشير الشكل السابق إلى أن المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للكيان "الإسرائيلي" هدفت في المقام الأول إلى تحقيق تفوق عسكري "إسرائيلي" على دول المنطقة كافة، إلى جانب القضاء على أية عملية تهدف؛ للتأثير في الكيان "الإسرائيلي" وهو ما سعت إليه حكومات الكيان "الإسرائيلي" من خلال تلك الاتفاقيات وبالاعتماد على المساعدات العسكرية الأمريكية غير المحدودة، بالإضافة إلى اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على عقد مذكرات التفاهم وليس الاتفاقيات العسكرية؛ وذلك لضمان سلاسة تدفق تلك المساعدات دون الرجوع بشكل دائم إلى الكونجرس، مما يعطل تلك التدفقات ربما لأيام، وهو ما سعت إلى إرجائه الإدارات المتعاقبة، خاصة وأن الأسلحة التي توجه ضد الكيان "الإسرائيلي"؛ إما أنها أسلحة مصنعة من قبل الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، أو من قبل روسيا الاتحادية والصين إلى جانب الدول الإقليمية المصنعة للسلاح، وفي كلتا الحالتين تسعى الولايات المتحدة؛ لتفوق الأسلحة الأمريكية على نظرائها[2].

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاقية دفاع مشترك بينهما، كما هو الحال مع الولايات المتحدة وحلفائها مثل: اليابان وأعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن الكيان "الإسرائيلي" من بين قائمة "الحلفاء الرئيسيين من خارج حلف الناتو" -وتعتبر تلك القائمة قصيرة، إذ تتحرك الولايات المتحدة بشكل دائم نحو تحقيق مصالحها، الأمر الذي يتطلب تغيرًا دائمًا في الحلفاء- وتتمتع

[1] غراب، محمود، **"حزم المساعدات الأمريكية".. تاريخ طويل من دعم إسرائيل في الأوقات العصيبة**، القاهرة الإخبارية، تاريخ النشر 21 أبريل 2024، متاح على https://tinyurl.com/45aye3xk

[2] John Grady, **New Russian, Chinese Weapons Prompt U.S. to Rethink Strategic Laydown, Says New Report to Congress**, U.S. Naval Institute, October 20, 2023, Available at: https://tinyurl.com/yr3tzey8

بامتياز الوصول إلى المنصات والتكنولوجيات العسكرية الأمريكية الأكثر تقدما، والجدير بالذكر أنه على الرغم من قيام الولايات المتحدة بإيقاف المساعدات الاقتصادية للكيان منذ سنة 2007م، كونه أصبح قوة ذات اقتصاد قوي في الشرق الأوسط، إلا أن المساعدات العكسرية لم تتوقف وأصبحت تذهب لدعم الجيش الكيان "الإسرائيلي".

كما يتضح أن سنة 2024م شهد ارتفاعًا كبيرًا في حجم المساعدات العسكرية المقدمة لهذا الكيان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة عملية طوفان الأقصى، الذي بدأت شرارتها في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر سنة 2023م، بقيام حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشن هجوم مباغت لمواقع القوات "الإسرائيلية" بغلاف غزة، كذلك السيطرة على قاعدةٍ عسكرية ونحو 20 مستوطنة "إسرائيلية" داخل ما يسمى "الخط الأخضر"، وقد أسفرت تلك العملية حينها عن مقتل أكثر من 1200 عسكري ومدني "إسرائيلي"، وإصابة نحو 3000 جريح، بينهم العديد من كبار الضباط، بالإضافة إلى أسر أكثر من 130 "إسرائيليًا"[1].

وعلى إثر تلك العملية بدأت واشنطن باتخاذ العديد من الخطوات الإجرائية؛ لزيادة الدعم العسكري المقدم للكيان "الإسرائيلي"، ففي 10 تشرين الأول/ أكتوبر من السنة ذاتها، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن عن استمرار الدعم المقدم للكيان "الإسرائيلي" – وذلك خلال كلمة ألقاها- كما هاجم حركة حماس، ووجه -على حسب تصريحه- أطراف ثالثة يمكن أن تستغل الحرب؛ لتحصيل مكاسب منها، وفي الوقت ذاته أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أن حاملة الطائرات الأمريكية "يو إس إس جيرالد آر فورد" وقد وصلت شرق البحر المتوسط، وأن المعدات العسكرية الأمريكية وصلت بالفعل إلى الكيان "الإسرائيل"[2].

بالإضافة إلى تسليم الكيان "الإسرائيلي" شحنات من المعدات العسكرية بمختلف أنواعها، والطائرات، والذخائر، وخاصة للقبة الحديدية، وقذائف المدرعات، وقد قدر وصول حوالي مائتي طائرة أمريكية إلى الكيان محملة بالأسلحة منذ اندلاع عملية طوفان الأقصى، وحتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر سنة ٢٠٢٣م، كما تعاون الولايات المتحدة استخباراتيًا مع الكيان "الإسرائيلي"، وقامت بتوظيف جميع أجهزتها الاستخبارية والعملياتية والتجسسية والأقمار الصناعية؛ لمساعدتها في حربها على غزة والقضاء على حركة حماس وتحرير الأسرى "الإسرائيليين"، كما أرسلت 4000 جندي مع عدد من الضباط والخبراء؛ لمساعدة الكيان "الإسرائيلي" في التخطيط للحرب البرية في غزة وتدمير أنفاق حماس.

كما أقرت الولايات المتحدة تشريعات تنص على تقديم ما لا يقل عن 12.5 مليار دولار كمساعدات عسكرية للكيان، بما في ذلك 3.8 مليار دولار من مشروع قانون في آذار/مارس 2024م، و8.7 مليار دولار من قانون المخصصات التكميلية في نيسان/أبريل 2024، كذلك تخصيص - بشكل سنوي- ما لا يقل عن 500 مليون دولار سنويًا لبرامج الدفاع الصاروخي "الإسرائيلي" والأميركي "الإسرائيلي" المشترك، بما في ذلك القبة الحديدية، ومقلاع داود، وعلى الرغم من قيام الكيان "الإسرائيلي" بتطوير القبة الحديدة وحده، إلا أن الولايات المتحدة كانت شريكًا في الإنتاج منذ سنة 2014م، وذلك من خلال قيام شركة المقاولات العسكرية الأميركية رايثيون بتصنيع صواريخ "تامير" الاعتراضية للقبة الحديدية "الإسرائيلية" في منشآتها في أريزونا، كما شمل التدفق الأمريكي للمساعدات العسكرية للكيان "الإسرائيلي"؛ ذخيرة الدبابات والمدفعية والقنابل والصواريخ والأسلحة الصغيرة، وفي نيسان/أبريل 2024م، ذكرت تقارير إخبارية أن إدارة بايدن تدرس مبيعات عسكرية جديدة للكيان "الإسرائيلي" تقدر قيمتها بأكثر من 18 مليار دولار وتشمل خمسين طائرة مقاتلة من طراز إف-15، كذلك تسهيل قيام الجيش "الإسرائيلي" بشراء طائرات الاستطلاع بدون طيار من قبل الشركات الأمريكية[3].

---

[1] وحدة الدراسات السياسية، **عملية "طوفان الأقصى": انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ النشر 12 أكتوبر ، 2023، متاح على https://tinyurl.com/4zm7frsn

[2] ناجي، عباس محمد، طوفان الأقصى: واشنطن تلوح بالقوة لتجنب استخدامها، في **"طوفان الأقصى والحرب على غزة: المقدمات والتداعيات"**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملفات، ديسمبر 2023) ص 93.

[3] Masters, Jonathan, Merrow, Will, **U.S. Aid to Israel in Four Charts**, Council on Foreign Relations, May 21, 2024, Available at: https://www.cfr.org/article/us-aid-israel-four-charts

وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة بأنها لا تستطيع تقديم المساعدة الأمنية لحكومات أو جماعات أجنبية ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، طبقًا لقانون "ليهي" إلا أنها استثنت في ذلك الكيان "الإسرائيلي"، كما جاء تصريح إدارة بايدن في شباط/فبراير 2023م –أي قبل ثمانية أشهر من طوفان الأقصى- أنها لن تقدم أسلحة للمتلقين الذين يُعتقد أنهم من المرجح أن يرتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مخالفًا لما اتبعته الإدارة ذاتها مع الكيان "الإسرائيلي".

المطلب الثاني

الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م

نبع من الرفض "الإسرائيلي" لقيام دولة فلسطينية والإيمان بأحقية الكيان "الإسرائيلي" بكافة أراضي فلسطين الممتدة من مصر وحتى الأردن تأكيدها على عدم إجراء أية مفاوضات مع ممثلي الشعب الفلسطيني، وكانت أولى التقاربات العربية الإسرائيلية بحثًا عن السلام هي التقاربات المصرية الإسرائيلية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1973م التي استطاعت مصر من خلالها الانتقال من حالة "اللا سلم واللا حرب" إلى مفاوضات مباشرة؛ للانسحاب "الإسرائيلي" من سيناء وكافة الأراضي التي تم احتلالها سنة 1967م؛ إلا أن الاعتراضات العربية حالت دون ذلك.

وفي زيارة الرئيس المصري الراحل "محمد أنور السادات" للكيان "الإسرائيلي" في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1977م، بدأت التساؤلات من الجانب "الإسرائيلي"، وبدأ بذلك "عزرا وايزمان" وزير الدفاع "الإسرائيلي" في حكومة "مناحيم بيجن" تساءل عما إذا كان ينوي الرئيس السادات ذكر منظمة التحرير الفلسطينية في خطابه، ثم أُثير التساؤل مرة أخرى من قبل "موشيه ديان" وزير الخارجية "الإسرائيلي"، وكان السبب في ذلك هو الخلفية القانونية لبيجن والتي تجعله يقف عند كل كلمة، وذكر الرئيس السادات لمنظمة التحرير الفلسطينية ستجعل بيجن غير ودود في ردوده، وذلك لأن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية هو اعتراف باحتلال الكيان "الإسرائيلي" لفلسطين، وهو أمر لا تقبل به النخب السياسية في هذا الكيان[1].

إلا أن الجانب "الإسرائيلي" تنازل عن تلك المسألة واستمر في اجراء مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ويمكن حصر نقاط عدة كانت هي أساس المفاوضات بين الطرفين، وهي كالآتي:

أ. إن المبادرات الأمريكية في الأساس تنظر إلى المصالح الإسرائيلية باعتبارها حقيقة لا بد من تأكيدها، فاستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات على الأراضي التي احتلتها بداية من سنة 1967م، كان بهدف إزاحة مسألة العودة إلى ما قبل حدود سنة 1967م، والتأكيد على ضرورة الأخذ في الاعتبار مجريات الواقعة.

ب. إن الاستمرار في اجراء المفاوضات إلى جانب تقديم الولايات المتحدة لمشاريع "السلام" بين طرفي النزاع يعني الرفض الدائم من قبل الفلسطينيين وهو ما يمكن استغلاله في الداخل "الإسرائيلي"؛ للتأكيد على الادعاءات الصهيونية بأن الدول العربية بشكل عام وفلسطين بشكل خالص غير راغبة في "السلام".

ج. إن استمرار المفاوضات يعني تقسيم الصفوف داخل المجتمع الفلسطيني، خاصة وأن السلطة الفلسطينية لم تعد قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني، وانقسام الداخل الفلسطيني يعني بذلك استمرار أمد المفاوضات، ومن ثم ديمومة تنفيذ المخططات "الإسرائيلية" بشأن مستقبل القدس.

أولًا: القضية الفلسطينية في ضوء العلاقات الأمنية الأمريكية الإسرائيلية في الفترة من 2001 وحتى 2016م

يمكن تقسيم تأثير العلاقات الأمنية بين الكيان "الإسرائيلي" والولايات المتحدة في القضية الفلسطينية من خلال رصد ردود أفعال الإدارات الأمريكية المتعاقبة على القضية الفلسطينية والتي يمكن تقسيمها تبعًا لكل رئيس منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سنة 2001م، ويمكن عرضها كالآتي:

[1] هيكل، محمد حسنين، 2010، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: عواصف الحرب وعواصف السلام**، دار الشروق، القاهرة، ص 370- 373.

1- إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن (2001-2008م).

كان لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة سنة 2001م -والتي نتجت عن قيام مجموعة من أفراد القاعدة باستهداف برجي التجارة العالمي بنيويورك- أثر على القضية الفلسطينية، وذلك من خلال تقريب وجهات النظر بين واشنطن وتل أبيب، وقد استغل الكيان "الإسرائيلي ذلك، وفي حديث لصحيفة لوفيغارو الفرنسية في كانون الأول/ ديسمبر سنة 2001م قال بنيامين نتنياهو: "إن العالم تغير جذريا يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وإن الفكرة القائلة بأن في الإمكان غض الطرف عن الأنظمة الإرهابية عفى عليها الزمن كليًا ، هناك إجماع في واشنطن: إما يتغير الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وإما يرحل ، إنه الشخص الوحيد في العالم الذي ينتمي إلي فئتين في آن واحد ؛ فهو بن لادن وطالبان، وأنه المسؤول الأول عن العمليات الإرهابية عبر التنظيمات التي يسيطر عليها مثل حركة فتح، ويحمي في الوقت ذاته منظمات إرهابية مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي، إني أوافق على قرار الحكومات "الإسرائيلية" في وصف السلطة الفلسطينية بأنها نظام إرهابي يجب أن نقول لها ما قاله الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لقادة حركة طالبان : "إما أن تتخلوا عن الإرهاب وإما أن تتخلوا عن السلطة، وعلى عرفات أن يفهم بأن مصيره هو مصير طالبان ،إذا لم يتحرك" [1].

وقد طالب الكيان "الإسرائيلي" المدعوم من قبل الرئيس جورج بوش الإبن قبل الدخول في أية تسوية مستقبلة تتعلق بوضع القضية الفلسطينية البحث عن قيادة فلسطينية بديلة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قبل الشروع في التسوية، كما قام "ارئيل شارون" بعد ساعات من وقوع هجمات 11 من أيلول/ سبتمبر بتشبيه ياسر عرفات بزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وبعد حرب أفغانستان حمله الرئيس بوش الابن مسؤولية تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وخيانة ثقته فيه؛ واعتبر تحويله عن السلطة شرط مهم لقيام الدولة الفلسطينية[2].

كما أثرت الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعت بين الجانب الأمريكي و"الإسرائيلي" على مسار القضية الفلسطينية فترة حكم الرئيس بوش، فالمساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة للجانب "الإسرائيلي" إلى جانب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ساهمت بما لا يدع مجالًا للشك في توسع الكيان "الإسرائيلي" في العمليات المسلحة ضد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فبعد حوالي ستة أشهر من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر سنة 2001م، شنت إسرائيل غزواً شاملاً للضفة الغربية، ودفعت حينها الدبابات إلى الشوارع وقتلت المئات من الفلسطينيين، وكانت وجهة نظر إسرائيل أن الولايات المتحدة سوف تتفهم ما يحدث، كما قامت في كانون الثاني/ يناير سنة 2002م بالعودة إلى سياسة الاغتيالات لكبار نشطاء الضفة الغربية[3].

وقد أعلنت الولايات عن مبادرة باسم "خارطة الطريق" أو "خطة السلام في الشرق الأوسط" في واشنطن بتاريخ 30نيسان/أبريل سنة 2003م[4]، وكانت تلك المبادرة طرحا دوليا ساهم في إنشائها المجموعة الرباعية الدولية " الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، روسيا الاتحادية، هيئة الأمم المتحدة" وكانت تهدف إلى تسوية الصراع العربي مع الكيان "الإسرائيلي" وإقامة دولة فلسطينية مستقلة مع حلول سنة 2005م، كما عرضها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطابه بتاريخ 24 حزيران/يونيو سنة 2003م، وواضعو هذه الخريطة يتصورون بأن تسوية المشكلة الفلسطينية يجب أن تتم على ثلاث مراحل كل مرحلة تتضمن جملة من الاستحقاقات[5].

---

[1]- خير الله ، خير الله، شتاء2002م ، **كيف تستعاد المبادرة من ارئيل شارون** ، مجلة الدراسات الفلسطينية ،بيروت، العدد49 ،ص47 .

[2]- قرني ، بهجت وآخرون، 2003م، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية** ، تحرير، أحمد، أحمد يوسف، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1 ، ص252 ،253 .

[3] Daniel Estrin, **How The Events Of 9/11 Still Affect The Israeli-Palestinian Conflict**, npr, September 10, 2021, Available at: https://tinyurl.com/yc5ppbkw

[4]- قعوار، أديب، 2003م، **النفوذ الصهيوني في الحياة الأمريكية** ، مجلة دراسات الباحث "فصلية": بيروت، السنة الأولى ص 81-82.

[5]-حماد ، مجدي ، 2009م ، **مستقبل سلام عابر التسوية 30 عاما من** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ط1، ص503-509. وانظر : فهمي ، طارق ، 2003، **خريطة الطريق : المواقف- التوجهات- المؤشرات** ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد153 ، يوليو 2003 ، المجلد 38 ، السنة التاسعة والثلاثون، ص176- 183، والنص الكامل للوثيقة في نفس العدد من ص210 -213.وانظر:عبد السلام

1. **المرحلة الأولى:** هدفت تلك المرحلة إلى عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل انتفاضة الأقصى سنة 2000م، مع التزام الجانب الفلسطيني بالقيام بخطوات محددة تتمثل في وقف غير مشروط للعنف من خلال أجهزة أمنية فعالة بعد أن يعاد تنظيمها، استئناف الطرفان التعاون الأمني، وتعيين حكومة فلسطينية، والبدء في إصلاحات سياسية في الجانب الفلسطيني مع إعداد مسودة دستور فلسطيني وانتخابات حرة نزيهة.
2. **المرحلة الثانية:** تبدأ تلك المرحلة في حزيران/يونيو 2003م وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2003م ويتم الانتقال إلى هذه المرحلة بعد أن يؤدي الطرفان الالتزامات المستحقة عليهما في المرحلة الأولى، وتبدأ هذه المرحلة بعقد مؤتمر دولي هدفه إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وإقرار دستور الدولة الفلسطينية، وإنشاء حكومة برئاسة مجلس وزراء تتمتع بصلاحيات واسعة، والبدء في عملية تطبيع عربية إسرائيلية في ظل إحياء المفاوضات متعددة الأطراف.
3. **المرحلة الثالثة:** فترة تلك المرحلة تبدأ مع بداية سنة 2004م إلى 2005م، وخلالها يتم عقد مؤتمر دولي ثان بعد التشاور مع الطرفين الفلسطيني والكيان "الإسرائيلي"؛ للمصادقة على الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، وبعدها تطلق المفاوضات بين الطرفين حول قضايا الوضع النهائي والمتمثلة في الحدود والقدس واللاجئين؛ لتحقيق رؤية الدولتين ومنها التسوية الشاملة بين هذا الكيان وكل من لبنان وسوريا.

إلا أن الجانب "الإسرائيلي" رفض العديد من تلك البنود، وقام "أرئيل شارون" رئيس حكومة الكيان "الإسرائيلي" آنذاك بتقديم رسالة للجانب الأمريكي مضمنة مخاوف الجانب الأول من تلك الخارطة، مما أدى في النهاية إلى انحياز الجانب الأمريكي للكيان "الإسرائيلي"، وبتاريخ 14 نيسان/ ابريل سنة 2004م، قام الرئيس بوش الابن بإرسال رسالة إلى الكيان "الإسرائيلي"، وتعهد بوش الابن خلالها بتأييد التعديلات على الحدود النهائية للكيان "الإسرائيلي" أخذًا بعين الاعتبار التغيرات الديمغرافية التي حدثت على الأرض منذ سنة 1967م وهذا يوضح الإبقاء على المستوطنات التي احتلت بعد سنة 1967م، والاحتفاظ ببعض المستوطنات في الضفة الغربية كما أيد خطة الانسحاب الأحادي من قطاع غزة، واعتبرها خطوة تاريخية شجاعة، كذلك رفض بوش الابن حق العودة للاجئين الفلسطينيين سنة 1948م مؤيدًا لموقف الكيان " الإسرائيلي"، والتأكيد على حق الكيان "الإسرائيلي" في الحفاظ على الطبيعة اليهودية لدولته، وتعهد الرئيس جورج بوش الابن في الرسالة بحماية أمن الكيان "الإسرائيلي" مؤيدًا الجدار الأمني الذي عمل الكيان على بنائه[1].

وبذلك فإن إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" لم تسهم في حل القضية الفلسطينية، وإنما أعطت الكيان "الإسرائيلي" -تحت مسمى الحرب على الإرهاب- الضوء الأخضر؛ لتوجيه ضربات عسكرية للمدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية، كما عملت من خلال قوتها السياسية والاقتصادية على إعادة النظر في المبادرات التي أطلقتها إدارة جورج بوش الابن، وذلك من خلال تقديم العديد من الوعود للكيان "الإسرائيلي" بحماية أمنه والحفاظ عليه، كذلك دعمه من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية؛ لمواجهة القوى الإقليمية العربية في المنطقة.

2- إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" (2009-2016م)

تولى باراك أوباما حكم الولايات المتحدة الأمريكية بعد أزمات متعددة على المستوى السياسي والاقتصادي، فسياسيًا حاول أوباما العمل على إعادة ترتيب أوراق السياسة الخارجية الأمريكية

عمر الفاروق، 2014م ، مرجع سابق، ص48-55. وانظر : هويدا عبدالله ،2017م، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني –"الإسرائيلي" (المسار الفلسطيني 2001-2008)**، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ط1، ص144- 154.وانظر : الشايب ، أحمد قاسم العبد الحليم ، 2016 ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي –"الإسرائيلي"** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ص138 - 144 .

[1] - Jim Zanotti, "Israel and the Palestinians : Prospects for a Tow - State Solution ," CRS **Report for Congress** , January 8 ,2010,p35 -36.

خاصة تجاه الشرق الأوسط، أما على المستوى الاقتصادي، فقد سعى إلى الانسحاب الأمريكي من غالبية الصراعات التي خاضتها الولايات المتحدة مطلع القرن الحالي، وبالرغم من تصنيف الكثير من الكتاب الرئيس أوباما ضمن "الواقعيين الجدد" المنادين بإعادة تقييم العلاقات الأمريكية مع الكيان "الإسرائيلي"، والدفع في اتجاه حسم الملف الفلسطيني على قاعدة الضغط على الكيان مقابل فتح قنوات الحوار المباشر مع الأطراف الفلسطينية، مع ضرورة التعاون مع الأعداء والأصدقاء، فالنفوذ القوي لتيار "الواقعيين الجدد، بارز في استراتيجية الرئيس (باراك أوباما) في رد فعل واضح على فشل سياسات المحافظين الجدد[1]، إلا أنه وفي الوقت ذاته قام بمدح الكيان "الإسرائيلي" في خطابه أمام مؤتمر "الأيباك" في حزيران/ يونيو 2008، وذلك بقوله "تحالفنا مع الكيان قائم على مصالح وقيم مشتركة ، وأولئك الذين يهددون الكيان يهددوننا، وسأعمل على ضمان أن يكون الكيان قادرا على حماية نفسه من أي تهديد من غزة إلى طهران".

وخلال إدارة الرئيس باراك أوباما، عملت واشنطن على إصدار العديد من المبادرات، التي هدفت إلى حل القضية الفلسطينية، فكانت في الغالب تُقابل بالرفض من قبل الجانب "الإسرائيلي"؛ وذلك لتطلع تلك المبادرات لحل الدولتين واعتراف كل طرف بالآخر، وكان من بين تلك المبادرات مبادرة أو خطة العمل التي أعلنتها الإدارة الأمريكية سنة 2010م، وقد رفضها الكيان، معلل ذلك بوجود عدد من الشروط التي يجب أن تلتزم بها الحكومة الفلسطينية متمثلة في الاعتراف الفلسطيني بيهودية دولة الكيان "الإسرائيلي"، والموافقة على مبدأ توسيع الاستيطان، وعدم إزالة المستوطنات الموجودة في الأراضي الفلسطينية، كذلك الاعتراف الفلسطيني بالقدس كاملة عاصمة أبدية للكيان "الإسرائيلي"، والموافقة الفلسطينية على عدم إلزام الكيان بأي تحديد لحدوده الدولية، وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح بحدود مؤقتة.

ومع الضغط "الإسرائيلي" على الإدارة الأمريكية، أعلن الرئيس أوباما في خطاب له أمام منظمة الأيباك، في أيار/مايو سنة 2011م، عن تراجعه عن تلك الخطة، التي تضمنت العودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو لسنة 1967م معتبرا أن هذه الحدود هي المبدأ؛ ولكنه لا يقبل بعودة الكيان "الإسرائيلي" لها؛ لأن هناك حاجة للتبادل لفهم الكتل الاستيطانية مؤكدًا على أن قيام الدولة الفلسطينية يجب أن تكون منزوعة السلاح، وقد عبر الرئيس الأمريكي من خلال ذلك الخطاب عن بعض المؤشرات التي اعتُبرت استراتيجية؛ لتحقيق الأهداف "الإسرائيلية" منها[2]:

أ. أن فلسطين هي أرض للشعب اليهودي، وضرورة قبول الفلسطينيين بقاء غالبية المستوطنات مكانها مع القيام بتبديل أراض، والتراجع في مسألة القدس على الأقل مقارنة مع الإجماع الدولي، وموقف الحلفاء الأوربيين.

ب. إبقاء بعض الكتل الاستيطانية مكانها، و أن حل الصراع مرتبط بالمفاوضات المباشرة وما يحدث من تبادل للأراضي، والدور منوط بالقدرة السياسية للطرفين، وربما عدم الوصول إلى حل في هذا الجانب هو ما أدى إلى استقالة مبعوث الرئيس الأمريكي لمحادثات "السلام" (جورج ميتشل) من منصبه.

ت. أن حل القضية الفلسطينية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات، وأن المساعي العربية للاعتراف بفلسطين من قلب أعضاء الأمم المتحدة لا يمكن أن يجدي نفعًا، وقد حذر الرئيس باراك أوباما -بشكل مباشر- الفلسطينيين من الاعتراف بدولتهم عن طريق هيئة الأمم المتحدة، وهدد باحتمالية خفض المساعدات، إذا ما سعت الأطراف الفلسطينية إلى ذلك.

ث. ترجيح قضيتي الحدود والأمن في المفاوضات المباشرة على قضيتي عودة اللاجئين والقدس.

---

[1] بن بلعيد ، فريد، 2012م، **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية "الإسرائيلية" : 2008-2012**، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر، رسالة ماجستير، ص 66-67.

[2] الشايب ، أحمد قاسم العبد الحليم، (2016)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي – "الإسرائيلي"** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص146- 151 .

وفي صدد الدعم الأمريكي المقدم للكيان "الإسرائيلي"، قام الكيان في تلك الفترة بتوجيه العديد من العمليات العسكرية ضد المدنيين الفلسطينين، إلى جانب استهدافهم منشآت مدنية، وقد بدأت تلك العمليات بعملية "الرصاص المصبوب" التي بدأها الكيان في كانون الثاني/يناير سنة 2009م، ثم عملية "عمود السحاب"، في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وأخيرًا عملية "الجرف الصامد" في تموز/ يوليو سنة 2014م، وقد كانت تلك العملية هي الأوسع والأكثر تأثيرًا مقارنة بالعمليتين السابقتين، وأعلن الكيان أن الغاية من هذه الحرب هو تقليص التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي للكيان "الإسرائيلي"، عن طريق شل قدرات حركة حماس الصاروخية، وتدمير الأنفاق التي يتم عبرها تهريب السلاح خصوصا الصواريخ المقدمة للمقاومة في القطاع، إضافة إلى أن الكيان سعى أيضا إلى تدمير البنى العسكرية والتنظيمية والقوى العسكرية للمقاومة، وعرقلة تطبيق اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس باعتبار إتمام المصالحة يعتبر تهديدًا استراتيجيا للكيان، كذلك من دوافع هذه الحرب هو خفض سقف المطالب الدولية والفلسطينية من جانب الكيان "الإسرائيلي" فيما يتعلق بحل الدولتين، بتحويله إلى مساعي لوقف إطلاق النار والتهدئة العسكرية مع الفلسطينيين ولاسيما أن سنة 2014م هي سنة مباحثات الحل النهائي[1].

وبذلك فإن القضية الفلسطينية وصلت إلى طريق مسدود في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي برغم إعلانه بشكل مستمر عن تطلعاته إلى حل القضية الفلسطينية، إلا أن تلك الحلول التي عرضتها الإدارة أهملت حقوق الشعب الفلسطيني، خاصة وأنها نُسجت من خلال الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني بالولايات المتحدة الأمريكية، كما نجد أن كافة العمليات العسكرية التي وُجهت ضد الشعب الفلسطيني كانت أمريكية الصنع، أو مصنوعة بمساعدة أمريكية، وأن الولايات المتحدة لم تتخل عسكريًا عن الكيان "الإسرائيلي"، الأمر الذي جعله قادراً إلى الآن على الاستمرار في هجماتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني.

ثانيًا: القضية الفلسطينية في ضوء العلاقات الأمنية الأمريكية الإسرائيلية في الفترة من 2017 وحتى 2023م

1- إدارة الرئيس "دونالد ترامب" (2017-2020م)

ومع رحيل الرئيس الأمريكي باراك أوباما وتولي الرئيس الجمهوري "دونالد ترامب"، بعد سباق انتخابي حافل ضد المرشحة الديمقراطية "هيلاري كلينتون"، بدأ الرئيس ترامب في مزيد من التقارب مع الكيان الإسرائيلي، ولم يعتمد ذلك التقارب على مجال دون الآخر؛ بل توغل ليتضمن كافة المجالات وبشكل أوسع، ولعل ما يُدل على ذلك قيام الرئيس ترامب في 6 كانون الثاني/ ديسمبر سنة 2017م- بما رفضه أسلافه من الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) - بالتوقيع على نقل السفارة الأمريكية من (تل أبيب) إلى (القدس) واعتبار القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، معللًا بأن تلك الخطوة "جاءت متأخرة جدًا" من أجل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط[2].

وقد استمر التقارب بين الولايات المتحدة و الكيان "الإسرائيلي" بالتأثير في القضية الفلسطينية، فبعد سنة من وصول الرئيس ترامب للحكم، قامت الإدارة الأمريكية بتفكيك الدعم المالي للفلسطينيين، وقررت وزارة الخارجية الأمريكية فجأة إنهاء جميع التمويل لوكالة الأمم المتحدة؛ لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تعد أكبر منظمة مكرسة؛ لدعم اللاجئين الفلسطينيين، كما قامت ببرمجة مئات الملايين من الدولارات من المساعدات الاقتصادية المخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة، وتوجيهها إلى مواقع أخرى خارج فلسطين، مما أدى إلى ضربة

[1] موسى، طلعت، 2014، **الحرب "الإسرائيلية" الثالثة على غزة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 198، المجلد 49، ص126-129.

[2] أحمد، أحمد سيد، **"القدس بين الشرعية القانونية والأمر الواقع"**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 211، 2018، ص 162.

اقتصادية للفلسطينيين الذين يعانون بالفعل من ضائقة اقتصادية، خاصة وأن تلك الأموال كانت تذهب لخدمة المشروعات التنموية إلى جانب بناء المدارس والمستشفيات[1].

وقد زعمت الإدارة الأمريكية أن هذه القرارات اتخذت كمحاولة لإعادة الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات، لكن معاقبة الفلسطينيين كانت غير فعالة، ولم تكن تلك المنعطفات هي الوحيدة في سياسة إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية وإنما استمرت الإعلانات من جانب الإدارة الأمريكية، وفي كانون الثاني/يناير سنة 2020م أعلنت الإدارة الأمريكية عما أسمته "صفقة القرن"، وكانت الهدف من تلك الصفقة هو إجبار الفلسطينيين على رفض المقترح الأمريكي، ما يظهرهم أمام العالم غير راغبي في الانقسام، وبالتالي دعم الخطوات الإسرائيلية المتعلقة ببناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية[2].

وقد تم إعداد "صفقة القرن" بعيدًا عن دوائر صنع القرار السياسي المعتادة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما ساهم في إخراجها ثلاثة أشخاص "جاريد كوشنر" وهو صهر ومستشار الرئيس ترامب، إلى جانب السفير الأمريكي لدى الكيان "الإسرائيلي" "ديفيد فريدمان"، والمبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط "جيسون جرينبلات"، وقد أدرك الرئيس ترامب وإدارته أن الصفقة ليست سهلة التنفيذ، خاصةً وأن أكبر التنازلات من الجانب الفلسطيني، ويقول الرئيس ترامب إن خطته "للسلام" في الشرق الأوسط التي طال انتظارها هي خريطة طريق لحل الدولتين[3].

لقد أدت تصرفات إدارة الرئيس ترامب تجاه القضية الفلسطينية إلى تعزيز دور الكيان على حساب التقدم الحقيقي والمشروع نحو "السلام"، ففي كل منعطف مرت به القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب، اتخذ الأخير الموقف الأكثر؛ تأييدًا للكيان "الإسرائيلي"، حيث تخلى عن القضايا المتعلقة بالفلسطينيين مع زيادة الدعم لهذا الكيان بشكل كبير، سواء أكان الرئيس دونالد ترامب يتصرف بناءً على قناعات راسخة أم كانت هناك دوافع أخرى، فمن المؤكد أن أفعاله لم تكن بقصد إحداث تغيير إيجابي يضفي إلى حل القضية الفلسطينية.

2- إدارة الرئيس "جوزيف بايدن" (2021-2024م)

كانت خسارة ترامب للانتخابات الرئاسية أمام نظيره الديمقراطي "جو بايدن" بمثابة انفراجة في القضية الفلسطينية، خاصةً وأن الرئيس ترامب سعى بشكل مباشر إلى الدفاع عن الكيان "الإسرائيلي" دون النظر لحقوق الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من أن ذلك النهج كان ثابتًا في الإدارات الأمريكية السابقة؛ إلا أن الرئيس ترامب كان أكثرهم تطرفًا، وقد شهدت إدارة الرئيس بايدن في بدايتها معركة "سيف القدس"، وأطلق الكيان عليها أيضًا حارس الأسوار" وقد اندلعت تلك المعركة نتيجة استيلاء مستوطنين على بيوت في حي الشيخ جراح، بالإضافة إلى اقتحام القوات "الإسرائيلية" للمسجد الأقصى، وعلى إثر ذلك قامت المقاومة الفلسطينية بإطلاق أكثر من 4 آلاف صاروخ على بلدات ومدن داخل الكيان "الإسرائيلي"، وأسفرت تلك الصواريخ عن مقتل 12 "إسرائيليًا" وإصابة نحو 330 آخرين، فيما أسفرت العمليات العسكرية "الإسرائيلية" عن استشهاد نحو 250 فلسطينيا وأكثر من 5 آلاف جريح، بالإضافة إلى قصف العديد من الأبراج السكنية، وقد توقفت تلك المعركة بعد وساطات وضغوط دولية.[4]

وكان الهدف من تلك المعركة بالنسبة للجانب "الإسرائيلي" هو دراسة رد فعل الإدارة الأمريكية تجاه الانتهاكات "الإسرائيلية" ضد الشعب الفلسطيني، وقد نجح الكيان "الإسرائيلي" في ذلك، ولم يكن نهج الرئيس بايدن مخالفًا للرئيس باراك أوباما، خاصةً وأن الأول عمل منذ سنة 2009

---

[1] Congressional Research Service, **U.S. Foreign Aid to the Palestinians**, December 12, 2018, pp 12-13, Available at https://crsreports.congress.gov/search/#/?termsToSearch=RS22967&orderBy=Relevance:

[2] Manny Rodriguez, **The Israeli-Palestinian Conflict in the Trump Era: A Human Rights Perspective**, Trinity College Digital Repository, Spring 2020, Available at: https://digitalrepository.trincoll.edu/theses/847/

[3] Abdelkrim Dekhakhena, "**Fuelling Disdain: President Trump's Policy Towards The Israeli-Palestinian Conflict**", Journal of Islamic Jerusalem Studies, Volume: 21 Issue: 2, 2021, pp 177.

[4] الجزيرة، **أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة**، تاريخ النشر 28 يوليو 2024، متاح على https://tinyurl.com/5wzpm5sw

وحتى 2016م نائبًا للرئيس الأمريكي أوباما، ما يعني توافق الطرفان في عدد من القضايا وعلى رأسها القضية الفلسطينية، إلا أنه ومنذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر سنة 2023م بدأت الإدارة الأمريكية في التخبط بشأن القضية الفلسطينية، فمنذ أول أيام عملية طوفان الأقصى أصدرت الولايات المتحدة دعمها الثابت للكيان "الإسرائيلي"، والتأكيد على حقه الثابت في الدفاع عن نفسه[1].

وفي تقرير صدر عن صحيفة "واشنطن بوست"، أشار إلى أن الولايات المتحدة وافقت على أكثر من 100 صفقة بيع عسكرية للكيان منذ بدء الحرب في غزة، وأن تلك الصفقات تضمنت آلاف الذخائر الموجهة بدقة، والقنابل ذات القطر الصغير، وتلك الخارقة للتحصينات، والأسلحة الصغيرة، وغيرها من المساعدات العسكرية الأخرى، كما أضاف التقرير إلى أن الإدارة الأمريكية لم تكشف إلا عن صفقتين فقط من المئة صفقة، واحدة بقيمة 106 ملايين دولار لذخيرة الدبابات، وأخرى بقيمة 147.5 مليون دولار من المكونات اللازمة لصنع قذائف عيار 155 مليمتراً[2].

وقد تناولت إدارة الرئيس بايدن العدوان على غزة بمزيد من التخبط، ففي الوقت الذي قام فيه الرئيس بايدن بانتقاد الحملة العسكرية "الإسرائيلية" على قطاع غزة، ووصفها بأنها حملة "مبالغ فيها"، بالإضافة إلى القصف العشوائي، والإعلانات المتكررة بشأن قلق الإدارة الأمريكية الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك بالإعلان عن عدم ثبوت انتهاك الكيان "الإسرائيل" للقانون الدولي في استخدامها للأسلحة الأميركية[3]، وقد نتج عن تلك الصفقات من الأسلحة قيام الكيان بتدمير شبه كلي لقطاع غزة، إلى جانب استمرار عمليات النزوح للشعب الفلسطيني، وخضوعه للإبادة الجماعية من قبل القوات "الإسرائيلية" خاصةً بعد تعنت الأخير في إدخال المساعدات لقطاع غزة إلى جانب تدمير عدد من المنشأت الحيوية التي تخدم القطاع وعلى رأسها المستشفيات والمدارس ومقار المنظمات الأممية، كمنظمة الأونروا، والتشكيك في مصادر تمويلها وتوجيهاتها[4].

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الكيان "الإسرائيلي" في أكثر من موقف، ناهيك عن استخدامها لحق النقض الفيتو في القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار، وقد شملت العمليات العسكرية لهذا الكيان في قطاع غزة استهداف العديد من المدنيين، كذلك استهداف مراسلي القنوات الإخبارية المختلفة، فبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ عدد الشهداء من الصحفيين حوالي 172 شهيدًا منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر سنة 2023م، كما ارتفع عدد ضحايا العدوان "الإسرائيلي" إلى 41,252 شهيدًا، وحوالي 95,497 مصابًا منذ البدء في عملية طوفان الأقصى[5].

الخاتمة

خلاصة القول، إن المعطيات أشارت إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتطويع سياستها الخارجية؛ لتتناسب مع الأهداف "الإسرائيلية"، ويرجع ذلك إلى التحيز الأمريكي للكيان "الإسرائيلي" لأسباب عدة منها: متانة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، والقناعة الكاملة بما تُعلنه إسرائيل من بيانات ومعلومات، وقدرة الرواية "الإسرائيلية" في التأثير في الرأي العام الغربي مقابل ضعف الحجج العربية والفلسطينية؛ لافتقادها الآليات اللازمة لتوضيحها للغرب، وأخيرًا خضوع الولايات المتحدة إدارة وكونجرس لفكر المحافظين الجدد والمسيحية الصهيونية الداعمة بشكل كبير

---

[1] بدر الدين، نبيل محسن، 2023، **تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية**، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، جامعة الملكة أروى، صنعاء، المجلد 1، العدد 26، ص 9.

[2] يوسف، إيلي، **تقارير: إدارة بايدن قدّمت 100 صفقة سلاح لإسرائيل «سراً» منذ 7 أكتوبر**، الشرق الأوسط، تاريخ النشر 7 مارس 2024، متاح على https://tinyurl.com/4uym252w

[3] Chotiner, Isaac, **Biden's Increasingly Contradictory Israel Policy**, The New Yorker, April 2, 2024, Available at https://www.newyorker.com/news/q-and-a/bidens-increasingly-contradictory-israel-policy:

[4] الأهرام، **"فتح": إسرائيل تستهدف أونروا لكونها داعما أساسيا للقضية الفلسطينية**، تاريخ النشر 15 يوليو 2024، متاح على https://gate.ahram.org.eg/News/4902740.aspx

[5] صور بيروت انترناشونال، **وزارة الصحة في غزة تكشف حصيلة جديدة لضحايا العدوان الإسرائيلي على القطاع**، تاريخ النشر 17 سبتمبر 2024، متاح على https://tinyurl.com/2t3cc3em

للسياسيات "الإسرائيلية"، والمقاربة في وجهات النظر مع اليمين "الإسرائيلي" المتطرف، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج هي:

1- إن الاتفاقات الأمنية التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية سعت بشكل أو بآخر إلى اكتساب الكيان "الإسرائيلي" فوائد أكبر مما تحصل عليه الولايات المتحدة الأمريكية.
2- إن الاتفاقات الأمنية هدفت في المقام الأول إلى ترجيح كفة القوة العسكرية لصالح الكيان "الإسرائيلي" على الدول العربية.
3- إن الكيان "الإسرائيلي" لم يسع إلى "السلام" في المنطقة؛ لتعارض ذلك مع أهدافها الأمنية خاصة مفهوم الحدود الآمنة الذي اختلقته لتشرعن عدم قيام دولة فلسطينية.
4- أن استمرار الوجود "الإسرائيلي" كان مصدره الدعم الأمريكي غير المحدود، خاصة فيما يتعلق بالدعم العسكري والاقتصادي.
5- إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة هدفت إلى تحقيق أمن الكيان "الإسرائيلي" من خلال تزويده بأحدث الأسلحة إلى جانب تقديم المعلومات الاستخباراتية لضمان نجاحه في العمليات الموكلة إليه، دون الاتفاق حول صلاحيته في استخدام تلك الأسلحة والأهداف الموجهة إليه.
6- إن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من تواجدها بكونها دولة راعية "للسلام" في الشرق الأوسط، إلا أنها في الوقت ذاته تنحاز بشكل كبير للكيان "الإسرائيلي" على حساب الشعب الفلسطيني.
7- إن العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان "الإسرائيلي" أثرت بشكل كبير في القضية الفلسطينية، خاصةً في مرحلة ما بعد عملية طوفان الأقصى، والمتمثلة في قيام الجانب "الإسرائيلي" بإبادة الشعب الفسطيني، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة غير مخالف لقواعد القانون الدولي.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب.

الوادية، أحمد جواد، 2013، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص198.

الشايب، أحمد قاسم العبد الحليم، 2016 ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربى – "الإسرائيلي"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

حماد، مجدي، 2009م ، **مستقبل التسوية 30 عاما من سلام عابر**، دار النهضة العربية، القاهرة ط1.

عبدالله، هويدا، 2017م، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني – "الإسرائيلي" (المسار الفلسطيني 2001-2008)**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1.

عياد، خالد حماد، 2018، **أمريكا وعملية السلام في الشرق الأوسط (1973-2013)**، آلان ناشرون وموزعون، الأردن، ط1.

قرني ، بهجت وآخرون، 2003م، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية ـ الأمريكية** ، تحرير، أحمد، أحمد يوسف، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1.

ناجي، عباس محمد، (2023)، طوفان الأقصى: واشنطن تلوح بالقوة لتجنب استخدامها، في **"طوفان الاقصى والحرب على غزة: المقدمات والتداعيات"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

هيكل، محمد حسنين، 2010، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: عواصف الحرب وعواصف السلام**، دار الشروق، القاهرة.

ثانيًا: الرسائل العلمية:

حمدي، أسامة عنتر، **الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد عام 2001**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية نوقشت وأُجيزت في جامعة القاهرة، 2018.

بن بلعيد ، فريد، ، **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية "الإسرائيلية" : 2008-2012**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية نوقشت وأُجيزت في جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر، 2012.

ثالثًا: الدوريات والمجلات العلمية.

أحمد، أحمد سيد، 2018 **"القدس بين الشرعية القانونية والأمر الواقع"**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 211.

بدر الدين، نبيل محسن، 2023، **تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية**، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، جامعة الملكة أروى، صنعاء، المجلد 1، العدد 26.

خير الله، خير الله، 2002م ، **كيف تستعاد المبادرة من ارئيل شارون** ، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد49.

فهمي، طارق، 2003، **خريطة الطريق : المواقف- التوجهات- المؤشرات**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد153، 2003، المجلد 38.

قعوار، أديب، 2003م، **النفوذ الصهيوني في الحياة الأمريكية** ، مجلة دراسات الباحث "فصلية": بيروت، السنة الأولى.

موسى، طلعت، 2014، **الحرب "الإسرائيلية" الثالثة على غزة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 198، المجلد 49.

رابعًا: المواقع الإلكترونية.

الأهرام، **"فتح": إسرائيل تستهدف أونروا لكونها داعما أساسيا للقضية الفلسطينية**، تاريخ النشر 15 يوليو 2024، متاح على https://gate.ahram.org.eg/News/4902740.aspx
الجزيرة، **أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة**، تاريخ النشر 28 يوليو 2024، متاح على https://tinyurl.com/5wzpm5sw
صور بيروت انترناشونال، **وزارة الصحة في غزة تكشف حصيلة جديدة لضحايا العدوان الإسرائيلي على القطاع**، تاريخ النشر 17 سبتمبر 2024، متاح على https://tinyurl.com/2t3cc3em
غراب، محمود، **"حزم المساعدات الأمريكية".. تاريخ طويل من دعم إسرائيل في الأوقات العصيبة**، القاهرة الإخبارية، تاريخ النشر 21 أبريل 2024، متاح على https://tinyurl.com/45aye3xk
وحدة الدراسات السياسية، **عملية "طوفان الأقصى": انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ النشر 12 أكتوبر ، 2023، متاح على https://tinyurl.com/4zm7frsn
يوسف، إيلي، **تقارير: إدارة بايدن قدّمت 100 صفقة سلاح لإسرائيل «سراً» منذ 7 أكتوبر**، الشرق الأوسط، تاريخ النشر 7 مارس 2024، متاح على https://tinyurl.com/4uym252w

خامسًا: المراجع الأجنبية.

Journals:

Abdelkrim Dekhakhena, "**Fuelling Disdain: President Trump's Policy Towards The Israeli-Palestinian Conflict**", Journal of Islamic Jerusalem Studies, Volume: 21 Issue: 2, 2021.

Website:

Chotiner, Isaac, **Biden's Increasingly Contradictory Israel Policy**, The New Yorker, April 2, 2024, Available at https://www.newyorker.com/news/q-and-a/bidens-increasingly-contradictory-israel-policy:

Congressional Research Service, **U.S. Foreign Aid to the Palestinians**, December 12, 2018, pp 12-13, Available at https://crsreports.congress.gov/search/#/?termsToSearch=RS22967&orderBy=Relevance:

Daniel Estrin, **How The Events Of 9/11 Still Affect The Israeli-Palestinian Conflict**, npr, September 10, 2021, Available at: https://tinyurl.com/yc5ppbkw

Department of homeland security, agreement between the government of the united states of America and the government of the state of Israel on cooperation in science and technology for homeland security matters, P 2-6, available at: https://www.dhs.gov/xlibrary/assets/agreement_us_israel_sciencetech_cooperation_2008-05-29.pdf

Jewish virtual library**, Memorandum of Understanding between The United States and Israel Regarding Prevention of the Supply of Arms and Related Materiel to Terrorist Groups**, January 5, 2024, Available at: https://shorturl.ac/7ckq4

jewish virtual library, U.S.-Israel Formal Agreements: Agreement on Arms Sales to Third Parties (June 27, 2005), Available at: https://shorturl.ac/7ckpt

John Grady, **New Russian, Chinese Weapons Prompt U.S. to Rethink Strategic Laydown, Says New Report to Congress**, U.S. Naval Institute, October 20, 2023, Available at: https://tinyurl.com/yr3tzey8

Manny Rodriguez, **The Israeli-Palestinian Conflict in the Trump Era: A Human Rights Perspective**, Trinity College Digital Repository, Spring 2020, Available at: https://digitalrepository.trincoll.edu/theses/847/

Masters, Jonathan, Merrow, Will, **U.S. Aid to Israel in Four Charts**, Council on Foreign Relations, May 31, 2024, Available at: https://www.cfr.org/article/us-aid-israel-four-charts

Office of Treaty Affairs, **Israel (10-1130) – Agreement on Science and Technology for Homeland Security Matters**, January 5, 2024, Available at: https://www.state.gov/10-1130

Ross, Dennis, **President Obama Has Been against Israel Settlements since Taking Office**, Washington institute, January 5, 2024, Available at: https://shorturl.ac/7ckpo

The White House, **Fact Sheet: Memorandum of Understanding Reached with Israel**, January 5, 2024, Available at: https://shorturl.ac/7ckq6